الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٥٩

الاثنين ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١
الساعة ١٥/١٥

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٢٦ من جدول الأعمال :
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : تقرير الأمين العام (تابع) ١٢٤٣

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ٢٦ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : تقرير الأمين العام (تابع)

١ - السيد ماتياس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في الجلسة التاسعة والستين من الدورة السابعة أتيحت لي الفرصة لأدين ، باسم حكومتي التدخل السوفياتي في أفغانستان . وهذا يتمشى والموقف الذي أعربت عنه البرتغال في مجلس الأمن الذي عقد في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠[1] . في ذلك الوقت أعرب وفدي عن أمله في أن يتحمل الاتحاد السوفياتي مسؤولياته التامة في المجتمع الدولي بأن يخلق الظروف التي تسمح لشعب أفغانستان أن يقرر مصيره بحرية . واليوم ، نرانا نلاحظ مرة أخرى استمرار وضع يمثل سياسة توسعية غير مقبولة ويهدد السلم والأمن الدوليين .

٢ - إنّ مما يثير قلقاً كبيراً أن تشهد حكومتي قوة عظمى مستمرة في عدم المبالاة لنداءات المجتمع الدولي ونداءات المنظمة المتكررة ، وذلك بالاستمرار في عدوان يعتبر انتهاكا صارخا لاغلب مبادىء ميثاق والقانون الدولي الأساسية . إن الحق المقدس للدول في عدم انتهاك حدودها وبالتالي عدم المساس بسلامة أراضيها وممارستها الكاملة لسيادتها الوطنية هي التي تشكل أساس العلاقات بين الدول كما أنها المبدأ الذي يجب أن يُبنى على أساسه السلم والتفاهم الدوليين . وفي حالة أفغانستان ، نشهد لجوءاً الى القوة قبل عضو دائم في مجلس الأمن ليفرض حالة سيادية محدودة ، نرفضها نحن ، سواء كان مبررها عقائديا أو أمنيا . ان الالتجاء الى القوة هذا برز تحت ذريعة مأساوية وغير معقولة هي احترام معاهدة صداقة مكنت من تقديم مساعدة عسكرية كان هدفها اسقاط نفس الحكومة التي طلبتها .

٣ - ولهذا لان هذه المناقشة تتناول الحق الثابت للشعوب في تقرير مصيرها وان تحدد ، بسيادتها اختياراتها السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما ان المناقشة تتناول مسألة الوفاق الدولي نفسه . إن الاتحاد السوفياتي هو من الموقعين على اعلان هلسنكي[2] الذي يُسعى لتأكيد مبادئه والحفاظ عليها في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي بدأ أعماله حالياً في مدريد . ومن غير المقبول أن يدعى احدهم التمسك بالمبادىء الأساسية للقانون الدولي واعتبارها صالحة في منطقة محدودة فقط ، بينما ينتحل لنفسه الحق في عدم احترامها في مناطق أخرى في العالم . إن طبيعة الاستقرار والأمن والسلم الشاملة والغير متجزئة هي موضوع البحث .

٤ - إن التجاء الاتحاد السوفياتي الى القوة ضد بلد مجاور يشكل بهذا عامل اختلال خطير في توازن وأمن المنطقة . لكن افغانستان كانت تدعي بانتمائها أيضاً الى حركة عدم الانحياز التي نحترم مبادئها ، والتي يبدو لنا أنها أصيبت في جوهرها من جراء التدخل العسكري السوفياتي واستمراره .

٥ - لقد تحمل الشعب الأفغاني في العامين الماضيين سلسلة طويلة من الحرمان والآلام . إننا نحيي روح التضحية التي يتحلى بها هذا الشعب وشجاعته في نضاله من أجل استعادة كرامته وحريته الوطنية . ان الاحتلال العسكري السوفياتي وأعمال القمع التي لحقته قد أحدثا زيادة مضطردة في عدد اللاجئين الأفغان الى البلدان المجاورة . إن بلدي يساند مساندة تامة المساعدة الانسانية التي تقدم للاجئين الأفغان كما أنه يؤيد مساعدة المجتمع الدولي للبلدان التي تستضيف هؤلاء السكان المشردين . وأود أو أنوه هنا بالأهمية التي نعلقها على المهمة التي يقوم بها المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين .

٦ - لقد ساهمت المنظمة ، منذ وجدت ، في النضال من أجل تحرير الشعب . وهي تسعى أيضا الى ضمان حق الشعوب الأساسي في تقرير المصير ، وبعض الحالات على تمكينها من استعادة الأراضي التي حرمت منها . وفيما يتعلق بأفغانستان فاننا نرى أنه فرض على بلد كان حراً ومستقلا نزوح سكانه وأنكر عليهم حق نسعى الى ضمانه لشعوب وأقاليم أخرى . ويتعين على المجتمع الدولي أن يصر على وضع حد لهذه الحالة وعلى الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال العسكري السوفياتي .

٧ - إن حكومة بلادي تقدر الجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي لايجاد حلول لمشكلة أفغانستان . ان تقرير الأمين العام [A/36/653] ، الذي أوليناه اهتماما خاصا يعبر عن ذلك . وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تأييد عمله تأييداً فعّالا .

٨ - إننا نرحب أيضا بالقرارات التي اتخذها اجتماع القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في مكة - الطائف في

Digitized by UNOG Library

كانون الثاني/يناير الماضي [انظر A/36/116] ومؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير [انظر A/36/116] . اننا بنفس الروح وبصفة خاصة ، نؤكد من جديد تأييدنا للخطة التي قدمتها المجموعة الأوروبية لدعوة مؤتمر دولي من أجل أفغانستان[٣] .

٩ ـ وكما صوتنا على القرار ٣٥/٣٧ المتخذ في العام الماضي ، فاننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.15 الذي يتضمن عناصر يقترح اعمالاً يجب أن تكون أساساً للبحث عن حل سلمي للوضع الراهن .

١٠ ـ إن الاتحاد السوفياتي يعلم ماذا ينتظر مجتمع الأمم منه . ونتمنى أخيراً أن يعرف هذا المجتمع الوسيلة لفرض احترام المبادىء الأولية للعدل والقانون الدولي ، وبذلك يستطيع أن يساهم في اعادة مناخ الثقة الدولي ويتسنى معه إجراء الحوار والتشاور والتعاون ، وكلها ضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

١١ ـ **السيد تسفيتكوف** (بلغاريا) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : أود قبل كل شيء أو أؤكد مرة أخرى على عدم موافقة الوفد البلغاري القاطعة لفرض نقاش يتعلق بالبند ٢٦ من جدول الأعمال على الجمعية العامة . إن ادراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الحالية تم رغم المعارضات المطلقة من جانب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ولابد لنا اذن أن نسجل أن ذلك انتهاك سافر للفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة . ان هذه الواقعة ، في حد ذاتها ، تحول النقاش الحالي الى عامل يضر باستعادة التعاون الدولي بين أعضاء المجتمع الدولي وتعزيزه وتقيم العراقيل الاضافية في سبيل التسوية السياسية للمسائل الخاصة بالوضع الذي نشأ حول أفغانستان .

١٢ ـ واذا اشترك وفد بلغاريا في هذا النقاش فما ذلك الا ليعيد تأكيد تأييده التام للجهود التي تبذلها الحكومة الشرعية لأفغانستان للتوصل الى حل مناسب للمشاكل القائمة .

١٣ ـ إن ثورة نيسان/ابريل ١٩٧٨ الديمقراطية كانت تعبيراً عن تطلعات الشعب الأفغاني المزمنة الى كسر قيود الخضوع الاقتصادي والاجتماعي ، وتصفية الاقطاع والتخلف والفقر . إن رفع مستوى معيشة الشعب واضفاء الصفة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية السياسية وخلق ظروف تستهدف تحقيق تنمية سريعة للثقافة الوطنية : هي بايجاز الأهداف النبيلة لهذه التحولات الجذرية . وينبغي لنا أن نؤكد على أن السياسة الخارجية السلمية وغير المنحازة المنطوية على التفهم المتبادل والتعاون مع جميع البلدان المجاورة ، هي انجاز آخر قيم حققه شعب أفغانستان .

١٤ ـ الا أن قوى الامبريالية والهيمنة التي رأت في تلك الثورة تهديدا لمصالح ذاتية ، لم تسلم باختيار الشعب الأفغاني . وإن الحملة المعادية والمحمومة ضد أفغانستان قد تحولت الى تدخل مباشر وأعمال لا تتوقف من التدخل المسلح تستهدف تقويض التطور الحر والديمقراطي لذلك البلد . وبعد التوتر الذي خلق حول أفغانستان ساعد القوى التي اثارته ، على تغطية مخططاتها العالمية في زيارة خطورة الوضع الدولي ولتبرير التصاعد الجديد لسباق التسلح الذي بدأته الولايات المتحدة ولفرض سياستها من موقع القوة .

١٥ ـ وتذرعا بأسباب خيالية تتعلق بما يُدعى « بمسألة أفغانستان » ، فقد أوقفت جميع المفاوضات من أجل استقرار الوضع الدولي والسيطرة بصورة فعالة على سباق التسلح والابقاء على عملية الانفراج في العلاقات الدولية . ولهذا الغرض رُبط الوضع الذي خلق حول أفغانستان بحل مسائل أخرى تختلف عنه اختلافاً جذريا ولا صلة لها بمصير هذا البلد . ان ذلك يدلل ، مرة أخرى ، على أن حماة الشعب الأفغاني المزيفين والمدافعين عنه يجهلون تماماً مصالح جميع دول تلك المنطقة الحقيقية جهلاً تاماً . وفي اطار هذه الاستراتيجية العالمية تستمر محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ذات السيادة ، وتم تصعيدها الى مرتبة سياسية رسمية . إن الجهود المبذولة لتنظيم المرتزقة المناهضين لأفغانستان وتسليحهم وتدريبهم وارسالهم لارتكاب أعمال عنف ضد السكان المدنيين لم تنقطع أبدا . وهذه الأنشطة الارهابية تهدف الى تقويض الاقتصاد الوطني لبلد في طريق النمو وإثارة صعوبات تموينية ونزوح جماهير السكان .

١٦ ـ ان حملة الدعاية المستهدف منها فقط إعطاء صورة خاطئة للوضع الحقيقي والذي يرغب المحرضون عليها ، بكل وضوح جر الأمم المتحدة إليها ، مازالت مستمرة أيضا . لكن هذه المحاولة التي تستهدف إضفاء الشرعية على التدخل السافر في الشؤون الداخلية لأفغانستان وعلى أعمال الارهاب ضد هذا البلد والى تبرير التزايد ، الذي لا سابق به ، في شحن الأسلحة الى بعض بلدان المنطقة ، انما مصيرها الفشل .

١٧ ـ وفي الوقت ذاته ، فانه يجدر بنا أن نوضح أنه رغم هذه الحملة السياسية الهدامة الموجهة ضد أفغانستان المستقلة ، فان حكومة ذلك البلد الديمقراطية تعالج بنجاح المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي يواجهها . ان التغيرات التي تمت في هذا البلد لا رجعة عنها لأنها تعبير عميق عن ارادة وطموحات جماهير عريضة من الشعب ولأنها تعكس مصالحهم الحيوية . إن التلاحم بين الوحدة الوطنية والنظام العام والحياة الاقتصادية واستعادة الثقة والهدوء والايمان في المستقبل ، تشكل انجازات هامة جداً للحكومة الوطنية .

١٨ ـ وفي رأي حكومة بلغاريا ، إن الحل السياسي للمشاكل المتنازعة وتطبيع العلاقات بين أفغانستان والبلدان المجاورة ، وبعبارة أخرى ، الموضوع الوحيد للموقف الذي خلق ، يكمن في الطريقة الواقعية والعامة التي اعتمدتها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ان هذه الطريقة المرنة والمقترحات الواضحة المبينة بالتفصيل في اعلان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ١٥ ايار/مايو ١٩٨٠[٤] ، والتي أكدت ووسعت في ٢٤ آب/أغسطس الماضي ، في الوثيقة A/36/457 ، تضع الأسس المقبولة لتسوية تضمن الاستقرار السياسي لجنوب غرب آسيا . وهذا يمكن من القضاء على التوتر السائد في تلك المنطقة وإقامة علاقات من السلم وحسن الجوار كي يمكن لدول وشعوب تلك المنطقة من العالم أن تكرس نفسها تماماً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تواجهها .

١٩ ـ اننا نشارك تماماً الرأي القائل بأن الطريق الى تسوية عادلة ودائمة للمشاكل المذكورة يكمن في وقف كل تدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، بالاضافة الى اعتماد وتطبيق ضمانات ، تحت وصاية دولية ممكنة ، لمنع مثل هذا التدخل في المستقبل . وان هذا سوف يخلق الظروف الأساسية لانسحاب القوات العسكرية السوفياتية المحدودة . وفي رأينا فإن مثل تلك التسوية السياسية للموقف الذي نشأ حول أفغانستان ، تلك التسوية التي يمكن أن تعتمد وتطبق بالتدريج ، سوف تكون في

Digitized by UNOG Library

صالح الشعب الأفغاني وشعوب البلدان المجاورة وتقضي على التوتر في المنطقة بأكملها .

٢٠ ـ إن اقامة حوار مباشر بين البلدان المعنية سوف تكون خطوة عملية هامة في هذا الاتجاه وسوف تحظي بالتأكيد الكامل من كل الدول والشعوب المحبة للسلام . وإن هذا الحوار يمكن أن يجري جنبا الى جنب مع اعداد الضمانات الدولية وبذلك يمكن أن يؤدي الى مفاوضات ذات طابع غير رسمي ومتعددة الأطراف تستمر بعد ذلك في أحد المحافل الدولية المناسبة .

٢١ ـ وعن طريق دراسة الحقائق السياسية في المنطقة فقط ، وكذلك امكانية مناقشة المشاكل المتعلقة بالحالة التي نشأت حول أفغانستان في إطار المسائل المتعلقة بتعزيز السلم والأمن في جنوب غرب آسيا ، سيكون من الممكن تحقيق الاستقرار وإزالة التوتر في هذا الجزء من العالم .

تولى السيد كتانة (العراق) الرئاسة .

٢٢ ـ **سير انتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

٢٣ ـ إن الأزمة المستمرة في أفغانستان هي مصدر قلق عميق للجمعية العامة . وان ما تسببه من معاناة انسانية متزايدة يشقي أفغانستان نفسها ويلقي عبئا ثقيلا متزايدا على عاتق الدول المجاورة . وإن أصداءها تشكل تهديداً قائماً لاستقرار المنطقة وخطراً مستمراً على السلم والأمن الدوليين . وانها تلقي ظلالا كثيفة تخيم على الانفراج الذي يجب أن يكون عالميا وغير قابل للتجزئة . لقد مر زهاء عامين تقريباً منذ أن بدأ الاتحاد السوفياتي احتلاله العسكري لأفغانستان في انتهاك سافر لالتزاماته بمقتضى الميثاق . ورغم الإدانات والنداءات المتكررة بالانسحاب من جانب الغالبية العظمى للمجتمع الدولي ، فان الاحتلال لا يزال مستمرا ، وفي الواقع ، لقد اتخذ طابعاً دائماً متزايداً . ومما يثير الدهشة بصفة خاصة أن شعب دولة نامية وغير منحازة مازال ضحية لمثل هذا العمل من أعمال القوة هذا . وإن هذا ليس من شأنه الا أن تكون له آثار خطيرة على العلاقات الدولية . إن الآلام المفجعة لشعب أفغانستان تتزايد ، وان الابرياء من الرجال والنساء يفقدون حياتهم ومساكنهم عندما تحاول قوات الاحتلال ان تقمع مقاومتهم الباسلة . إن رفض هذا الشعب المستقل المناضل لأن يخضع للغزو يبين عقم الحجج التي يسوقها الاتحاد السوفياتي تبريراً لعمله العسكري . ومن الواضح تماماً أن رغبة الشعب الأفغاني انما ترمي الى الحرية في تقرير مستقبلة وهذا من حقه أيضا .

٢٤ ـ إن المدى الهائل للمأساة الانسانية الناجمة عن الاحتلال السوفياتي يتجلى في العدد الكبير من اللاجئين الموجودين في البلدان المجاورة ـ والذي يتجاوز مليونين في باكستان وحدها . وإن عدد هؤلاء اللاجئين يتزايد يوما بعد يوم ، ويفرض عبئا ثقيلا على كاهل البلدان المضيفة . وان المجموعة ، نظراً لادراكها ظروف اللاجئين وتقديراً منها للعبء الذي تتحمله الدول المضيفة قد ساهمت بطريقة ملحوظة في جهود الاغاثة الدولية .

٢٥ ـ ولكن مساعدة اللاجئين لا يمكن أن تكون أكثر من مُسكّن مؤقت . إن ما يريده اللاجئون هو أن يتمكنوا من العودة الى دورهم . وهذا يعني أنه لابد وأن يكون هناك حل سلمي حقيقي ، أصبحت الحاجة اليه أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى . إن مثل هذا الحل ينبغي أن يُمكّن أفغانستان من العودة الى وضعها التقليدي المستقبل وغير المنحاز ، دون أي تدخل خارجي ، وبأن يتمتع الشعب الأفغاني بالقدرة الكاملة على ممارسة حقه في تقرير المصير . كما ينبغي أن يمكن أيضا اللاجئون الافغان من العودة الى ديارهم بكل أمن وكرامة . إن المبادىء التي يجب اعتبارها في البحث عن هذا الحل قد وضعتها الجمعية بجلاء ، وإن أعضاء المجموعة يؤكدون من جديد دعمهم الدائم والكامل لها .

٢٦ ـ ومما يدعو للأسف العميق أن الاتحاد السوفياني غير راغب ، حتى الآن ، في قبول حل وفقاً لهذه المبادىء رغم دعمها من قبل ١١١ دولة عضو في الأمم المتحدة . واننا لا نعتبر أن دعم الاتحاد السوفياتي للمقترحات التي طرحت في ٢٤ آب/أغسطس من جانب نظام كابول تمثل أي تقدم حقيقي لجوهر المشكلة . فليس هناك تغيير في المطلب السوفياني بأن يقبل المجتمع الدولي ويعترف بنظام لا يقبله الشعب الأفغاني كما يتضح ذلك من المقاومة المستمرة وتدفق اللاجئين . وعلاوة على ذلك ، فان مقترحات ٢٤ آب/أغسطس لا تقدم ضمانا للانسحاب العسكري السوفياتي ، وبهذا تقصر في مواجهة السبب الجذري للمشكلة .

٢٧ ـ وسعيا وراء حل سياسي ، استمرت الدول العشر في دعمها وتشجيعها لمبادرات منظمة المؤتمر الاسلامي . كما أنها رحبت بالجهود التي بذلت من جانب حركة عدم الانحياز . وقدمت دعمها الكامل لقرار الجمعية العامة ٣٧/٣٥ الصادر في ٢٠ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ الذي استهدف تعيين ممثل شخصي من قبل الأمين العام يمكنه ممارسة مساعيه الحميدة لايجاد حل سياسي وفقاً لأحكام هذا القرار . كما أن الدول العشر رحبت بتعيين السيد بيريز دي كوييار، وتود أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلت من جانبه وجانب الأمين العام . ويحدونا وطيد الأمل في أن يساعد استمرار هذه الجهود التي وصفها تقرير الأمين العام مؤخراً ، في التغلب على الجمود الحالي وفي تعزيز التقدم نحو تسوية سلمية وفقاً للقرار ٣٧/٣٥ .

٢٨ ـ لقد طرح الاعضاء العشرة ، في بيان للمجلس الأوروبي في الثلاثين من حزيران/يونيه من هذا العام ما يعتقدون انه مقترح عملي ومعقول لفتح الطريق نحو حل سياسي لمشكلة أفغانستان ، وقد صيغت هذه الخطة بعناية من أجل مؤتمر يجري على مرحلتين بشأن أفغانستان[٣] وهي تأخذ في الاعتبار بيانات القادة السوفيات ولكنها تعترف في الوقت ذاته بأنه لا يمكن لأية تسوية لا يقرها الشعب الأفغاني أن تحقق سلما دائما واستقرارا للمنطقة . كما أنها تقبل ، نظرا للمناخ السياسي الراهن بعدم إمكانية حل المسألة الصعبة التمثيل الأفغاني في بداية عملية المفاوضات . لذلك فهي تقترح صيغة من شأنها تأجيل هذه المشكلة حتى يتوفر مناخ موات للاتفاق ، بينما تضمن أن الشعب الأفغاني سوف يمثل وسوف يشترك في جميع المقررات التي تتخذ من قبل المؤتمر المقترح ، وفي ذلك ضمان لحقوقه .

٢٩ ـ إن دول المجموعة في اتصالاتها مع الدول الأخرى وجدت دعماً واسعاً لمقترحها كمحاولة حقيقية للتوصل الى حل سلمي . لذلك فهي تأسف أشد الأسف اذ تجد أن الاتحاد السوفياتي قد إتخذ موقفاً سلبياً ، وغير مرن تجاهها حتى الآن . كما تأسف أيضاً لجواب ممثل نظام كابول والواردة في الوثيقة A/36/672 في الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر . وإذا ومتى رغب الاتحاد السوفياتي حقاً أن يسحب قواته في اطار حل سياسي وهذا الانسحاب هو لب

Digitized by UNOG Library

الموضوع ـ فان مقترح المجموعة يمهد الطريق للبدء في المفاوضات بانتظار ذلك تحتفظ الأعضاء العشرة بمقترحهم واستعدادهم للدخول في مناقشات حوله .

٣٠ ـ وفي هذه المناقشة نؤكد مجددا الأهمية القصوى التي مازال المجتمع الدولي يعلقها على مسألة أفغانستان . وإن قبول الموقف الحالي في ذلك البلد هو قبول لأخطر انتهاك لمبادىء المنظمة الأساسية . ويتعين على الجمعية العامة أن تبين أن دعمها لحقوق شعب أفغانستان المعاني سيستمر قوياً ابداً . ويمكنها أن تحقق باستمرار تمسكها التام بالتزامها حيال هذا الشعب وبرفضها محاولة فرض سياسة الأمر الواقع وبأن تبين في تصويتها رغبتها في البحث عن تسوية سلمية حقيقية . وتحث المجموعة أعضاء الجمعية العامة ان يظهروا مرة أخرى بكل جلاء أن هذا هو موقفهم الراسخ وانه يتمتع بتأييد أغلبية ساحقة .

٣١ ـ **السيد كيركا** (تركيا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان مأساة أفغانستان لا زالت مستمرة بلا توقف ، ولا يزال شعب أفغانستان الأبي المحب للحرية وبلده عرضة للوجود الفعلي للقوات الأجنبية . ولا شك ان النزاع الداخلي في أفغانستان هو نتيجة هذا الوجود وفي الوقت ذاته يزداد عدد اللاجئين باضطراد ويخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة لباكستان وايران كبلدين مضيفين . ان مرور الوقت لم يولئم أية جروح ، بل على العكس فقد جعل الحاجة الى ايجاد حل سياسي قائم على أساس التفاوض لمشكلة أفغانستان أكثر الحاحاً .

٣٢ ـ ان تركيا بلد تمتع شعبه بروابط اخاء وصداقة تقليدية مع شعب أفغانستان . لذلك فقد شعرنا بقلق عميق إزاء الأحداث التي قامت في ذلك البلد ولم نوافق منذ البداية على التدخل العسكري الاجنبي ، والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لشعب أفغانستان الذي يشكل انتهاكاً خطيراً للمبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ولقد اعتبرنا الموقف في أفغانستان تهديداً للاستقرار الاقليمي وخطرا على السلم والأمن الدولي . وعلاوة على ذلك ، فقد شعرنا بأن التطورات المتعلقة بأفغانستان قد وجهت ضربة خطيرة لعملية الانفراج التي نعتبرها في تقييمنا واحدة وذات هدف عالمي .

٣٣ ـ إن الموقف في أفغانستان لا يزال خطيراً والحاجة الى تسوية سياسية قائمة على أساس المفاوضات أصبحت أكثر الحاحاً . وكما أعلنا في مناسبات سابقة ، فانه يمكن حل مشكلة أفغانستان على أفضل وجه بالتسوية السلمية ؛ ويجب أن تعكس هذه التسوية المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية . ونعتقد أن الرغبة والدعوة الى حل من جانب المجتمع الدولي شرطان ضروريان للتسوية في أفغانستان . لكن هذه الرغبة والنداءات القائمة على أساسها لن تكون كافية لحل مشكلة أفغانستان ، بدون طريق منطقي ومعقول لمثل هذه التسوية . ان الحل النهائي والطريق المؤدي اليه يجب اذا ما قدر لها أن يصبحا حقيقة واقعة ، أن يكونا قابلين للتحفيز ويستجيبان لهموم جميع الأطراف في المشكلة .

٣٤ ـ وفي رأينا ، إن أي حل عادل ودائم لمشكلة أفغانستان يجب أن يوفر ما يلي : انسحاب جميع القوات الأجنبية من البلاد ، ايقاف جميع أشكال التدخل الأجنبي في شؤونه ، والحفاظ على الاستقلال والسيادة لأفغانستان وسلامة أراضيه وطابعه غير المنحاز ، الممارسة الحرة وغير المقيدة لحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير الحكم الذاتي ، وعودة اللاجئين الأفغان الطوعية الى بلادهم بكل احترام وأمان .

٣٥ ـ ومنذ بحث المسألة الأفغانية في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، قامت بعض المبادرات ذات الأهمية للتوصل الى ايجاد حل للمشكلة . ولم يثمر أي من هذه الجهود ولكننا نشعر بأن جميع الطرق المعقولة يجب ان تترك مفتوحة . وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام ولممثله الشخصي الذي كان تعينه خطوة هامة . لقد كانت اتصالات السيد بيريز دي كوييار مع الأطراف المعنية مشجعة . ويحدونا الأمل في أن يواصل مساعي الأمين العام بشكل يؤدي الى تطبيق الأحكام الواردة في قرارات الأمم المتحدة لتسوية أفغانية . كما نرحب أيضا بالاستعداد الذي تم الاعراب عنه من قبل الأطراف المعنية لمواصلة هذه العملية تحت رعاية الأمين العام .

٣٦ ـ ونود أيضاً أن نُعبر عن أهمية مبادرات منظمة المؤتمر الاسلامي ، والجهود المماثلة التي تبذل في اطار المنظمات الأخرى . إننا نشعر أن الأفكار التي طرحتها المجموعة الأوروبية تعتبر أفكارا بناءة .

٣٧ ـ في الجلسة الثامنة والستين من الدورة الخامسة والثلاثين ذكرت أمام الجمعية أن المناقشة والقرار المعتمد يجب أن يؤديا الى جعل تسوية تفاوضية سياسية لمشكلة أفغانستان أقرب الى التحقيق . ولازلنا على اعتقادنا بأنه بالنسبة لأفغانستان كما هو الحال بالنسبة لحالات النزاع الأخرى ان من الأكثر فائدة للأمم المتحدة أن تساعد على تمهيد الطريق بخطوات بناءة نحو ايجاد حل وأن تقيم الروابط بين أطراف النزاع بدلاً من التركيز على اللوم والادانة .

٣٨ ـ ومن ضمن هذا الاطار وانطلاقا من هذا المفهوم فاننا ننظر في مشروع القرار *A/36/L.15* وقد شاركت تركيا في تقديمه . وفي العام الماضي حظى نص مماثل بتأييد الأغلبية الساحقة في الجمعية . ونأمل بأن تظهر الجمعية العامة تصميمها على الاسهام مساهمة ايجابية وبناءة لتسوية المشكلة الافغانية وذلك بتبني مشروع القرار *A/36/L.15* .

٣٩ ـ إن شعب وحكومة تركيا يشعران برغبة شديدة في الوصول إلى نهاية سريعة للمشكلة الافغانية عن طريق تسوية تفاوضية مُشرفة ، لأننا نعلم أن الشعب الأفغاني المحب للحرية لن يقبل بأقل من ذلك .

٤٠ ـ **السيد لنغ كنغ** (الصين) (**ترجمة عن الصينية**) : في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، اعتمدت الدورة الاستثنائية السادسة الطارئة للجمعية العامة قرارا بأغلبية ١٠٤ صوتا ، يطالب بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط للقوات الأجنبية من أفغانستان . وفي تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام وفي الدورة الخامسة والثلاثين اعتمدت الجمعية بأغلبية ١١١ صوتا القرار ٣١٧/٣٥ الذي يطالب بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية ، حتى يمكن تسوية مشكلة أفغانستان . وفي هذا العام ، فان مؤتمر القمة الاسلامي ومؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز وسلسلة اجتماعات المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة قد أدانت جميعها غزو واحتلال أفغانستان وطالبت بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية واعلنت عن تأييدها الجازم لكفاح الشعب الأفغاني لاستعادة حريته واستقلاله وأكدّت من جديد على حق الشعب في تقرير مستقبله وطالبت بالاحترام الكامل لاستقلال وسيادة وسلامة أراضي أفغانستان ووضعها غير المنحاز .

Digitized by UNOG Library

٤١ ـ إلاّ أن الاتحاد السوفياتي أعار آذانا صماء لصوت المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ، ورفض حتى يومنا هذا سحب قوات احتلاله متحديا بذلك قرارات الأمم المتحدة . واذا ما كان يفعل شيئا ، فانه يقوم بتصعيد حربه العدوانية ضد أفغانستان وقهر الشعب الأفغاني . إن اقامته التحصينات والمنشأت ذات الطبيعة الدائمة تظهر نيته على عدم مغادرته هذا البلد . وفي هذه الظروف وفي الدورة الحالية فعلى الجمعية العامة ان تبحث بشكل جدي مرة أخرى مشكلة افغانستان .

٤٢ ـ ومنذ عامين ، وعشية عيد الميلاد ، أطلق الاتحاد السوفياتي العنان فجأة لما يقرب من مائة ألف من قواته ، في حرب غير معلنة ، ضد جارته الصغيرة والضعيفة دولة أفغانستان غير المنحازة ، في انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي . وخلال العامين قام بتدمير المدن والقرى وبقتل السكان عن طريق استخدام كافة انواع الأسلحة الحديثة ماعدا الأسلحة النووية . ان عمليات « المسح » المتحررة قد خلقت مناطق مجرّحة ودفعت بثلاثة ملايين من السكان وهو ما يعادل خمس مجموع السكان الى اللجوء الى باكستان وايران . واعتماداً على قوة معداتهم العسكرية الحديثة وخططتهم الارهابية توقع دعاة الهيمنة احتلالا سريعا وكاملا للبلاد ، واخضاعا تاماً لسكانها . إلاّ أن الشعب الافغاني المعروف بتقاليده العريقة في مقاومة العدوان الأجنبي قام بكفاح عنيد منذ البداية . وخلال عامين من بدء العدوان خاضت الأمة بكاملها حرب عصابات في مختلف المناطق بأسلحة أستولت عليها من الأعداء . ورغم الظروف الصعبة جداً يلقى الأفغان بأنفسهم في حرب دفاعية بروح لا تقهر ، ويزدادون قوة مع كل معركة . ويقومون من المناطق الريفية والجبلية الواسعة التي تقع تحت سيطرتهم بشن هجمات متكررة على الطرق والمدن الرئيسية التي تقع مؤقتا في قبضة اعدائهم . وقد انتشر الفرار والهرب بين القوات العميلة نتيجة لانخفاض الروح المعنوية ، وتمزق النظام العميل أمام النضال الداخلي . إن قوات العدوان تجد نفسها الآن في مستنقع عميق في افغانستان لا يمكنها الخروج منه . ويتبين بوضوح أن المقاومة الباسلة للشعب الأفغاني خلال العامين الماضيين ، أضافة الى تحطيم حلم المعتدين في تحقيق فتح سريع ، قد ساعدت على ايقاف توسعهم نحو الجنوب . ولهذا فإن مقاومة الشعب الأفغاني تعتبر أكثر من حرب من أجل البقاء الوطني ، إنها اسهام لضمان السلم والأمن في جنوب آسيا ، وفي منطقة الخليج وفي العالم ككل . وعلى المجتمع الدولي واجب دعم الكفاح العادل للشعب الأفغاني بجميع الوسائل الممكنة .

٤٣ ـ ومن أجل تغطية هذا العمل العدواني السافر ، فان دعاة الهيمنة يزعمون أنهم ارسلوا قواتهم بناء على ما يسمى « دعوة الحكومة الأفغانية » . ولست بحاجة لأن أضيع مزيدا من الوقت على هذه التلفيقات الخرقاء طالما أنها قد كشفت منذ زمن من جانب الآخرين . ان ما يجب تحليله هنا هو ما يسمى « الحل السياسي » الذي طرحه مؤخراً من جانب دعاة الهيمنة في محاولة للهروب من ادانة الرأي العام العالمي ، دعونا نرى حقيقة ما ينطوي عليه .

٤٤ ـ ان ما يُسمَّى « الاقتراحات الجديدة » التي أعلنت في آب/أغسطس باسم نظام كابول لا تختلف في جوهرها عن تلك التي طرحت في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . ان العناصر الرئيسية للاقتراحات هي ما يلي .

٤٥ ـ أولاً ، إنهم يَصرون على الغزو المسلح لأفغانستان واحتلالها من قبل قوة أجنبية هو من « الشؤون الداخلية لأفغانستان » ، وبالتالي فانه ليس مجال مناقشة . ومن ناحية أخرى فان كفاح الشعب الأفغاني ضد العدوان الأجنبي ومعارضة العدوان السوفياتي من جانب بلدان أخرى بما فيها الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ودعمها لكفاح شعب أفغانستان ، يُصران بأنها « تدخل خارجي » . انهم يصرون بانهاء ما يسمونه « التدخل الخارجي » حتى قبل أن يفكروا بانسحاب تدريجي للقوات . إن هذا في الواقع عمل واضح لقلب الاشياء رأسا على عقب . ان العدوان المسلح واحتلال بلد مجاور بجيش يتألف من ٠٠٠ ١٠٠ رجل ، لا يشكلان « تدخلا خارجيا » ولكن البلدان التي تنادي بالعدالة وليس لها جندي واحد داخل أفغانستان تشكل « تدخلا خارجيا » . إن الشعب الأفغاني ذاته الذي قاوم العدوان الخارجي قد أصبح عنصر « تدخل خارجي » . فأي منطق هذا ؟ هل يستتبع ذلك ، ان الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وأراض عربية أخرى هو « عمل داخلي » لاسرائيل وان مطلب الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى بالعودة الى ديارهم واسترداد أراضيهم المفقودة يشكل « تدخلا خارجيا » ضد اسرائيل ؟ من الواضح ان هذه محاولة لانتزاع اعتراف من المجتمع الدولي بأن الغزو العسكري واحتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي أمر معقول ومشروع . واذا ما قبلنا هذا المنطق الاسبتدادي ، فأحرى بنا أن نمزّق الميثاق .

٤٦ ـ ثانياً ، هناك عنصر أساسي آخر « للمقترحات الجديدة » هو في الاقتراح الذي يرمي الى عقد مؤتمر اقليمي يتبعه تعهد « لضمانات » من جانب مجموعة من الدول . ويظهر ان الهدف ، من ناحية ، هو كسب اعتراف دولي بنظام كابول الذي تدعمه القوات الأجنبية المحتلة واعطاء ذريعة للاتحاد السوفياتي لرفض انسحاب قواته ؛ والهدف من ناحية أخرى ، هو التخفيف من قيمة مشكلة دولية تهدد السلام والأمن الدولي وهي احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان بحيث تصبح مسألة محلية أو اقليمية . وبهذه الطريقة فان مسألة أفغانستان ستحوّل من اطار الأمم المتحدة ولا تخضع بعدها لأحكام قراراتها . وهذا بالطبع أمر غير مسموح به .

٤٧ ـ ثالثاً ، إن الاتحاد السوفياتي غير مستعد لمناقشة غزوه لأفغانستان لأنه يعتبر أن هذا من « الشؤون الداخلية » لذاك البلد ، ولكنه يقترح بعد ذلك أن « الجانب الدولي » لنفس الموضوع يجب أن يناقش « في علاقته مع مسائل أمن الخليج الفارسي » . ان ما يسعى اليه هنا هو ابرام « اتفاق دولي » يأخذ في الاعتبار « المصالح المشروعة لجميع الأطراف » ، وهذا بالطبع يشمل أولاً وقبل كل شيء مصالح الاتحاد السوفياتي . ان هذا سيمكن « جميع الأطراف » ومن بينهم الاتحاد السوفياتي ايضا من « المشاركة في شؤون الخليج » ، وبذلك « يضمن سلم وأمن منطقة الخليج » . وليس من الصعب أن نرى ان الرسالة الحقيقية هي ببساطة ان الأمر الواقع الذي نشأ عن غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان « لا رجعة عنه » وهو غير قابل للنقاش ، بينما تصبح منطقة الخليج ، التي مازالت بعيدة عن متناول الاتحاد السوفياتي ، مفتوحة « للمشاركة » والتدخل السوفياتي . ولقد أصبح واضحا تمام الوضوح ان الهدف الرئسي من غزو أفغانستان ، هو بالتحديد استخدامها كمنطلق للمزيد من التوسع في منطقة الخليج وتنفيذ استراتيجية التوغل الى الجنوب . إن قبول هذا الاقتراح يرقى الى أن يكون مكافأة للاتحاد السوفياتي على أعماله العدوانية واعطائه الضوء الأخضر للعدوان على نطاق أوسع في منطقة الخليج .

٤٨ ـ لقد أثبت التاريخ أن المعتدين لن يفكروا في سحب قواتهم

Digitized by UNOG Library

الا اذا أصيبوا بضربات قاسية في ميدان المعركة وعزلهم المجتمع الدولي . وعندما نجد ان المعتدي في الحالة الراهنة لا يبدي أية اشارة على نية التغيير ، يصبح المحتم على المجتمع الدولي ان يتمسك بالمبادىء ويستمر في جهوده لخلق الظروف الملائمة لتسوية سياسية حقيقية في النهاية . إن جميع القرارات السابقة للجمعية العامة أكدت على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان واحترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي هذا البلد والسماح لشعبه بتقرير مستقبله الذاتي بحرية بعيدا عن أي تدخل خارجي . ان هذا هو الحل السياسي الذي أيدته الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وان الأساس لأية تسوية سلمية ، هو الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية فقط .

٤٩ ـ وفي رأينا ان على الجمعية العامة في الدورة الحالية أن تستمر في جانب العدالة وفقا لرغبات أعضائها . وينبغي أن تطالب الاتحاد السوفياتي بالانسحاب الفوري وغير المشروع لجميع قوات إحتلاله من أفغانستان واعادة الاستقلال والوضع غير المنحاز لهذا البلد والسماح للشعب الأفغاني بأن يختار نظامه الاجتماعي والسياسي بكل حرية . وبعد أن تسوي مسألة أفغانستان وفقا للمبادىء السابق ذكرها ، يجب على الدول المعنية ان تشارك في ضمانات دولية ضد أي تدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان واحتلال أراضيها أو استخدامها لانتهاك استقلال وسيادة الدول الأخرى في المنطقة .

٥٠ ـ ان غزو واحتلال أفغانستان من جانب القوات السوفياتية لا يشكلان تهديداً لسلم وأمن باكستان وايران الجاورتين فقط بل إن تدفق اللاجئين الأفغان قد فرض كذلك أعباء اقتصادية ثقيلة على هاتين الجارتين وخاصة باكستان . ان الجهود الانسانية والمساهمات الضخمة للبلدان المعنية التي تم تقديمها في العام الماضي لاغاثة وتوطين عدد ضخم من اللاجئين الأفغان ، كانت موضع تقدير عظيم من قبل شعوب العالم . ان نزوح اللاجئين الأفغان لازال مستمراً نتيجة للقمع الوحشي من جانب قوات الاحتلال الأجنبية . ويحدونا الأمل في أن جميع البلدان التي ترفع لواء العدالة وتعتز بالسلم كما وجميع المنظمات الدولية سوف تواصل أو تزيد من مساعداتها المادية للاجئين الأفغان للتخفيف من شقائهم والتقليل من العبء الذي تتحمله البلدان المضيفة مثل باكستان .

٥١ ـ وهناك تقاليد صداقة طويلة بين شعبي أفغانستان والصين . لقد ايدنا بعضنا البعض وتعاطفنا على الدوام . وطبيعي ان نشعر بقلق عظيم ازاء الموقف الخطير الناجم عن الاحتلال العسكري لقوى اجنبية لذاك البلد . لقد دعت الصين على الدوام شعب أفغانستان في كفاحه للحفاظ على استقلاله الوطني وتطوير اقتصاده ولم تتدخل قط في الشؤون الداخلية لأفغانستان . اننا نرحب بحل عادل ومقبول لقضية أفغانستان ، ولكننا نرفض قبول الأمر الواقع للاحتلال كأساس لأية تسوية سياسية . اننا نريد تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بحيث تنسحب القوات الاجنبية وتقوم الظروف لحل هذه القضية . ان الوفد الصيني يدعم مشروع القرار *A/36/L.15* ونحث الجمعية العامة الى اعتماده . ونرجوأن ينفذ بكل صدق وكمال .

٥٢ ـ **السيد بهات** (نيبال) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يرحب بوفد أنتيغوا وبربودا التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة . ان قبول هذه الدولة هو خطوة جديدة نحو هدف عالمية العضوية في هذه المنظمة .

٥٣ ـ لقد انقضى الآن ما يقارب العامين منذ وقوع الحدث الخطير في أفغانستان . ان هذا الحدث الذي جاء انتهاكا لمبدأ الميثاق المعارض للتدخلات العسكرية ، كان له حتى الآن أثر سلبي على العلاقات الدولية ، فلقد زاد من الاحساس بعدم الأمن لدى الأمم الصغيرة ، كما تردت العلاقات بين الدولتين العظميين كثيرا وتلقت مسيرة الانفراج نكسة خطيرة .

٥٤ ـ إن موقف نيبال من الحالة في أفغانستان واضح . فلقد كنا نعتقد دوماً أن ضمان نظام عالمي عادل لا يكون الا بالتقيد الكامل بمبادىء المساواة في السيادة وبعدم التدخل وبعدم استعمال القوة وبالتعايش السلمي . إن الحق غير القابل للتصرف لكل أمة في أن تختار نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي بعيدا عن تدخل أو فرض خارجي ، حق مقدس حرام . وهذه المبادىء هي المبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وعضوية المنظمة تلزم كل دولة باحترامها .

٥٥ ـ ولا يمكن استثناء الحالة في أفغانستان من مجموعة القيم في العلاقات الدولية ، ولا يمكن أن نقبل أي تبرير للتدخل العسكري كما ولا يمكن أن نعترف بموقف أوجده التدخل . وقد ازداد قلقنا في أفغانستان نتيجة للبؤس الانساني الناجم عن هذا الحدث . ومن هذا ، فاننا نكرر نداءنا مرة أخرى بسحب القوات الأجنبية الأمر الوحيد الذي يمكن شعب أفغانستان من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير .

٥٦ ـ وخلال السنتين الماضيتين تداول المجتمع الدولي الحالة في أفغانستان في مختلف المحافل . فلقد ناقشها مجلس الأمن والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة السادسة وفي دورتها الخامسة والثلاثين العادية بما في ذلك آثارها على السلم والأمن الدوليين . وقامت حركة دول عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي خارج نطاق الأمم المتحدة ، بالبحث عن أساليب للوصول الى حل للمشكلة . وفي هذا السياق ، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على جهوده اذ أنه وممثله الشخصي قاما بجهود كبيرة لتسهيل ايجاد حل عادل وسياسي للموقف واننا نؤيد استمرار مهمتهما .

٥٧ ـ ومما يدعو للأسف العميق أن حلاً سياسيا لهذه القضية لا زال يراوغنا ، ونحن على ايمان راسخ بأن حلا سياسية عادلا وشاملا هو وحده الذي يمكن أن ينهي الجوانب السياسية والانسانية للحالة في أفغانستان . وعلى أساس هذه الاعتبارات ، فلقد شاركت نيبال في تقويم مشروع القرار *A/36/L.15* الذي يتضمن المبادىء والعناصر الرئيسية الضرورية للتسوية السياسية النهائية وهو جهد مخلص من جانب مقدميه للخروج من هذا المأزق .

٥٨ ـ **السيد فان ويل** (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد قدم ممثل المملكة المتحدة الخطوط العريضة والشاملة لموقف الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان ، ونحن نؤيد هذا الموقف تماما .

٥٩ ـ فمنذ عامين اجتاح الاتحاد السوفياتي بلداً نامياً غير منحاز . وتسبب التدخل العسكري في موت وبؤس لا حد له لشعب أفغانستان وحرمه من حريته وحقه في تقريرا المصير .

٦٠ ـ وعندما اجتاحت القوات السوفياتية أفغانستان أعربت الحكومة الاتحادية عن صدمتها وقلقها . لقد حطم مبدأ عدم استعمال القوة في منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية ، وتم ذلك على يد دولة تتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدولي . وكان لابد لهذا الاجتياح أن تكون له آثاره الخطيرة للغاية على المناخ

Digitized by UNOG Library

الدولي . انه مثار شك كبير لارادة الاتحاد السوفياتي السياسية فيما يتعلق باشتراكه في الجهود الرامية الى تحريم الحرب كوسيلة سياسية . ان ما قام به الجيش السوفياتي شكك بالتأكيد في مصداقية المبادرات السوفياتية في هذا المحفل وفي غيره فيما يتعلق باحترام مبدأ عدم استخدام القوة . وفوق كل شيء فان تمادي الاتحاد السوفياتي في أفغانستان ، أكدّ مخاوف وشكوك أولئك القلقين من مخططات الاتحاد السوفياتي التوسعية . وعندما أرسل الاتحاد السوفياتي قواته المسلحة الى أفغانستان ، فان استقلال وسيادة ووحدة أراضي دولة مجاورة صغيرة قد انتهكت . وهذه المبادىء هي الأساس ذاته للتطوير السلمي والتعاون في المجتمع الدولي . ولهذا فان التدخل السوفياتي في أفغانستان يمثل تحدياً لاستقرار ووحدة أسرة الأمم بأسرها .

٦١ ـ إلاّ انه لا مستقبل لطموحات الهيمنة ، فالتدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لم يعد من الممكن تحملها في صمت واستسلام . فالمجتمع الدولي ، خاصة الدول الاسلامية وحركة عدم الانحياز ، أوضح بجلاء أنه لن يقبل السياسة السوفياتية الخاصة بخلق أمر واقع في أفغانستان . ولقد أيدت حكومتي المبادرة المثيرة للاعجاب لهذه الدول في اتحادها من أجل السلم . ونحن وشركائنا قد أيدنا بقوة النداء العاجل لإيجاد حل سياسي سريع لمشكلة أفغانستان .

٦٢ ـ لقد طالبت الجمعية العامة في قراريها دإط ـ ٢/٦ و ٣٧/٣٥ ، بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من أفغانستان لتمكن شعبها من أن يحدد شكل حكومته ونظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي حراً من التدخل الخارجي والتخريب والقسر أو التقييد مهما كان نوعه . اننا أيدنا هذه الجهود . وفضلا عن ذلك فاننا في اطار الاتحاد الأوروبي ، ساعدنا في وضع اقتراح لمؤتمر على مرحلتين يرمي الى ايجاد حل سياسي للصراع في أفغانستان ويأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لكل من يعنيهم الأمر . وتأمل حكومتي بصدق في أن هذ الاقتراح وكذلك مبادرات المؤتمر الاسلامي وجهود حركة عدم الانحياز ، سوف تساعد في التغلب على مشكلة أفغانستان .

٦٣ ـ ولكن الموقف في أفغانستان لم يتغير حتى الآن ومازال الاحتلال مستمراً ورفض الاتحاد السوفياتي دعوة أغلبية الدول الأعضاء الساحقة في الأمم المتحدة لسحب قواته . ولم يوافق حتى على التفاوض بشأن حل شامل سياسي وعادل وفقاً للقرارات التي اعتمدتها الجمعية . وفي هذه الظروف فان جهود الأمين العام وممثله الشخصي الدؤوبة لتنفيذ القرار *A/35/37* ، وهي جهود نقدرها ، عجزت حتى الآن عن تحقيق أية نتائج ملموسة .

٦٤ ـ وقد قام الاتحاد السوفياتي ، من جانبه بأنشطة دبلوماسية مختلفة فيما يتعلق بأفغانستان . وتم تنظيم حملة دعاية شاملة تأييداً للمقترحات التي تقدم بها النظام المنصّب في أفغانستان . وترمي جميع هذه الجهود الى تحويل أنظار الرأي العام العالمي عن القضية الحقيقية وهي الانسحاب الفوري للقوات السوفياتية وتعزيز التدخل العسكري السوفياتي . وفي اصراره على محاولة فرض حل عسكري فان الاتحاد السوفياتي يكرر تحديه بقوة للرأي العام العالمي . ولكن ما هو أهم وأسوأ هو أن توالي الايام يزيد من آلام الشعب الأفغاني . فالمأساة مستمرة والقمع والعنف يسببان مزيداً من إراقة الدماء والبؤس .

٦٥ ـ ولكن مقاومة الشعب الأفغاني الباسلة لم تتحطم . بل تزايدت رغم الخسائر الكثير التي لحقت به من جانب القوات السوفياتية المزودة بأسلحة حديثة ومتطورة . وهذا يدل بجلاء على مدى القمع الذي يتعرض له شعب أفغانستان ، ويكشف بصفة خاصة عن عدم موافقته على النظام السياسي الذي فرض عليه . ويتأكد ذلك بشكل ملحوظ من أن أكثر من مليونين ونصف مليون من سكان أفغانستان الذي يبلغ عددهم ١٦ مليون ، قد اختاروا أن يغادروا ديارهم وبلدهم . ان هذا التدفق الهائل للاجئين يعوق أكثر بازدياد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة . وقد قبلت باكستان وايران العبء الثقيل بتوفير الغذاء والمأوى والأمان لمعظم اللاجئين الأفغان . إن المجتمع الدولي مدين لهذين البلدين ، ونحن نتوجه بالشكر أيضا الى الدول والمنظمات الدولية التي تساهم معنا في جهد الاغاثة الدولية .

٦٦ ـ وكلما طال أمد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان وكلما زاد أثره خطورة على السلم والأمن الدولي وأصبح من الصعب تحمله . ان السكوت عن التدخل العسكري يشجع مزيدا من استعمال القوة العسكرية . ولذا فاننا نحث الجمعية العامة بقوة على أن تكرر دعوتها الى حل سياسي عادل وشامل . ان جمهورية المانيا الاتحادية سوف تصوت تأييداً لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية .

٦٧ ـ **السيد ثيون براسيت** (كمبوتشيا الديمقراطية) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : لقد وقع حدثان رئيسيان على مدى فترة عام منذ عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ وقد عكرا تعكيرا عميقا صفو العلاقات الدولية نظرا الى النتائج الخطيرة المترتبة عليهما بالنسبة لاستقلال وحرية الشعوب من جهة وبالنسبة للسلام والأمن الدوليين من جهة أخرى . ويعترف الجميع أن الوضع الدولي ليس كما كان عليه في السنوات القليلة الماضية بسبب غزو واحتلال الجيش الفييتنامي لكمبوتشيا الديمقراطية وبسبب الغزو والاحتلال السوفياتي لأفغانستان وفي الحالتين وقعت دولتان مستقلتان ، عضوان في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز ، ضحية للسياسة التوسعية التي تمارسها معا سلطات هانوي وموسكو في نطاق استراتيجيتهما العالمية التي تستهدف السيطرة الاقليمية والعالمية .

٦٨ ـ إن وفد كمبوتشيا الديمقراطية اذ يشترك في المداولات التي تجريها الجمعية العامة والمخصصة « للحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين » ، فانه يود أن يبعث بتحية الشعب الكمبوتشي الاخوية وجيشه الوطني الديمقراطي الى الشعب الأفغاني الأبي ومجاهديه الأبطال . ان شعبنا وجيشنا الوطني يؤكدان لهؤلاء الرفاق في السلاح تضامنهما الوثيق في النضال من أجل القضية الواحدة وهي قضية الاستقلال الوطني والأمن والسلم الدوليين . ان شعب كمبوتشيا وهو ضحية الآلام ذاتها على أيدي التوسعيين الفييتناميين ، يقدر أكثر من أي واحد آخر آلام أفغانستان التي لا يمكن وصفها ، وهو يشعر أكثر من غيره بالسرور والسعادة للنجاح المطرد الذي يحققه شعب أفغانستان في نضاله ضد الغزاة السوفيات . ان شعب كمبوتشيا ، اذ تحدوه القناعة بانتصاره الذاتي ، فهو مقتنع كذلك بانتصار شعب أفغانستان رغم العقبات العديدة والصعوبات التي مازالت تعترض الطريق الطويل المؤدي الى التحرر الوطني .

٦٩ ـ ان السلطات السوفياتية اذ قامت باجتياح أفغانستان بحوالي مائة الف جندي من الجيش الأحمر فقد أرادت شن حرب صاعقة وتحقيق نصر خاطف . وبهذا فقد أرادت أن تضع العالم أمام الأمر الواقع الثاني ، أذ أن الأول كان اجتياح واحتلال الجيش

Digitized by UNOG Library

الفييتنامي لكمبوتشيا . ولكن بعكس ما كانت تتوقع ومثلما حدث في كمبوتشيا فان نضال شعب أفغانستان العنيد قد جعل مناورات الغزاة هباءً وكشف النقاب بالتالي عن الحقائق التالية :

٧٠ ـ أولاً ، ان جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة ترى بوضوح اليوم ان الانفراج والتعايش السلمي ونزع السلاح التي ما فتئت السلطات السوفياتية ، منذ عشرات السنين ، تثير كل هذه الضوضاء حولها والتي ليست في الواقع سوى شعارات هدفها تغطية وتشجيع استراتيجيتها التوسعية العالمية . ويدرك العالم كله اليوم أننا عدنا الى سياسة الحرب الباردة ، وأن أخطار اندلاع حرب عالمية ثالثة مازالت تزداد طالما أن الدولة العظمى التوسعية تواصل استراتيجيتها الرامية الى السيطرة على العالم ، وطالما أن القوات السوفياتية والفييتنامية تواصل احتلالها لأفغانستان ولكمبوتشيا الديمقراطية . ان هذه الاجتياحات والاحتلالات لم تقوض الاستقرار في جميع آسيا فحسب ، بل أثرت تأثيرا خطيرا على السلم والأمن الدوليين . إنها تحول دون ايجاد منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا وتطبيق الاعلان الذي يجعل من المحيط الهندي منطقة سلم .

٧١ ـ ثانيا ، ان الاتحاد السوفياتي في أفغانستان وفييت نام في كمبوتشيا ، لا يقومان بحرب فتوحات استعمارية من الطراز التقليدي كما عرف التاريخ في القرون الماضية بل يقومان بحرب ابتلاع وابادة عنصرية . ولم يتردد المعتدون في سبيل بلوغ هدفهم في استخدام الأسلحة الكيميائية والمجاعة ، الى جانب الأسلحة التقليدية المتطورة . ان أفغانستان ، مثل كمبوتشيا ، تشتعل وتسيل فيها الدماء . لقد دُمِّر البلد وقتل أكثر من خمسمائة ألف من سكانه وأصبح أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون أفغاني وخاصة من النساء والأطفال والشيوخ لاجئين في ايران وبصفة خاصة في باكستان ، حيث أن أكثر من مليونين ونصف منهم يشكلون معسكر هائلا للأشخاص الذين اقتلعتهم الحرب العدوانية التي يشنها التوسع السوفياتي .

٧٢ ـ ثالثاً ، وبدلا من حرب صاعقة ونصر خاطف كشفت قوات الغزو السوفياتي للعالم أجمع أنها تورطت في أفغانستان ، تماما كما هو الحال بالنسبة لقوات الغزو الفييتنامي في كمبوتشيا . ان العديد من المراسلين الأجانب الذين سافروا الى أفغانستان متنكرين في زي المجاهدين قد أفادوا بأن القوات السوفياتية والأفغانية لا تسيطر الا على المدن الكبرى وبعض المواقع المحصنة فقط . وقد أكد هؤلاء بأنهم تمكنوا من التنقل في وضح النهار دون خوف من الهجمات الجوية .

٧٣ ـ رابعاً ، أخيراً إن إدانة الغزو السوفياتي لأفغانستان هي ادانة عالمية . إن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز التي لا يزال الاتحاد السوفياتي يدعي أنه « حليف طبيعي » لها ، قد رفضت الذرائع المزيفة المقدمة لتبرير غزو واحتلال أفغانستان . وقد طالبت جميعها مرارا بوقف هذا الغزو ، وبالانسحاب الكامل الفوري وغير المشروط للقوات السوفياتية من أفغانستان كي يتمكن الشعب الأفغاني من أن يقرر مصيره بنفسه والحفاظ على السيادة الاقليمية والاستقلال الوطني والوضع غير المنحاز لأفغانستان .

٧٤ ـ ان الشعب السوفياتي نفسه يدين هذا العدوان ، وقد رفض ذرائع موسكو الزائفة . وفي الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي فان دبلوماسيا سوفياتيا موظفاً سابقاً بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة « اليونسكو » هو نيكولاي بوليانسكي صرح للصحافة « بأنه لا أحد » في الاتحاد السوفياتي يصدق زعم « المعونة الأخوية » المقدمة بناء على طلب الأفغان . ان الجميع يعرفون أنها مجرد أكذوبة ، ولكن أحد لا يجرؤ على التصريح بذلك » .

٧٥ ـ وأخيراً فان المحكمة الدائمة للشعوب ، والتي تتألف من علماء قانون من ذوي الشهرة العالمية اجتمعت في استوكهولم بالسويد من ١ الى ٥ من ايار/مايو ١٩٨١ ، وأصدرت حكما واضحاً من أربع نقاط هي :

« ١ ـ تغلغل وتمركز القوات السوفياتية في أراضي أفغانستان يشكلان بمقتضي القانون الدولي عملا من أعمال العدوان التي تحرمها المادتان ٢ و ٤ من ميثاق الأمم المتحدة كما هو موضح في قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د ـ ٢٩) .

« ٢ ـ إن الحكومة السوفياتية مدانة في جريمة ضد السلم الدولي طبقا لتعريف الحرب العدوانية الوارد في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٤ (د ـ ٢٩) و ٢٦٢٥ (د ـ ٢٥) .

« ٣ ـ طبقا لأول القرارين المشار اليه فان مثل هذا العدوان يستوجب مسؤولية دولية .

« ٤ ـ إن حكومة الاتحاد السوفياتي مدانة لانتهاكها المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان فيما يتصل بحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير » .

٧٦ ـ وقد وصفت المحكمة نظام كابول العميل بأنه « نظام غير شرعي أصبح أداة للعدوان ضد شعبه » . وأخيرا شكلت المحكمة لجنة لتقصي الحقائق بشأن الجرائم التي ارتكبها ومازال يرتكبها الغزاة ، والفظائع والمذابح ضد السكان المدنيين وتدمير القرى باستخدام قنابل النابالم واستخدام الأسلحة الكيميائية السامة والأسلحة الفتاكة الأخرى .

٧٧ ـ وعلى مدى عامين فان هذه هي المرة الثالثة التي تنظر فيها الجمعية العامة الحالة في أفغانستان بعد أن مُنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار وذلك باستخدام الدولة الغازية لحق النقض . ومنذ العامين الاخيرين ، وبالرغم من الادانة العالمية الصريحة فان الغزاة رفضوا سحب قواتهم من أفغانستان ، والسماح للشعب الأفغاني بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وعن طريق مناورات احبطتها يقظة المجتمع الدولي باستمرار ، حاول الغزاة بعناد فرض الأمر الواقع في أفغانستان . ونظراً للحدود المشتركة بين أفغانستان واحدى القوى التوسعية العظمى فإنه يبدو أن الشعب الأفغاني قُدِّر له أن يواجه نضالا طويلا ومريرا .

٧٨ ـ لقد علمنا التاريخ دوماً ان العدوان مهما استمر في تعنته فإنه لن يتمكن من قهر ارادة الشعوب على تحقيق استقلالها . وعلمنا أن ميونخ قد شجعت هتلر على الاستمرار في حروب الغزو واشعال نار الحرب العالمية الثانية . ان عتاة الثمانينات يأملون في التغلب على المعارضة العالمية لاستراتيجياتهم في السيطرة على العالم عن طريق العناد والقوة . الا أن التاريخ يعلمنا أيضاً أن النضال الراسخ العنيد والمقاومة الثابتة المستمرة ، يمكنها وحدهما احباط هذه الاستراتيجية في السيطرة على العالم والحيلولة دون حدوث انفجار عالمي . برفض الاستسلام للتهديدات ولاستخدام القوة يمكن للشعوب وللأمم أن تحافظ على حريتها واستقلالها وتأكيد عزمها على الحفاظ على هويتها الوطنية . وقد عبرت الجمعية العامة عن ذلك في العام الماضي باعتماد القرار ٣٧/٣٥ بأغلبية ١١١ صوتا

Digitized by UNOG Library

مقابل ٢٢ .

٧٩ ـ وفي أفغانستان ذاتها فان القوات الأفغانية الوطنية قد أثبتت للعالم ، باستمرارها في القتال ، على خوض حرب التحرير الوطني حتى النهاية . وعززت مختلف حركات المقاومة الأفغانية تضامنها ووحدتها في مواجهة معتد قوي مسلح عنيف وغير مبال . وقد نجحت تباعا في احباط جميع محاولات بث الفرقة بين صفوفها . وهي تدرك تماما المصاعب التي عليها أن تواجهها ، كما تدرك أيضا القوة التي تمثلها وحدتها في سبيل قضيتها العادلة . وهي تؤمن بأنها سوف تنتصر في النهاية . كما تدرك تماما أن بوسعها الاعتماد على التضامن الدولي لأن نضالها هو جزء لا يتجزء من النضال المشتركة لنا جميعا في الدفاع عن السلم والأمن الدوليين وفي الدفاع عن الميثاق لهذا ، وفي الوقت الذي يقوم الشعب الأفغاني بتحمل أكبر التضحيات في نضاله العنيد على أرضه ، يجب علينا أن نقدم لهذا الشعب تأييدنا الدائم وتضامننا الأكيد .

٨٠ ـ إن وفد بلادي مدفوع بهذه الفكرة سوف يصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.15 الذي قدمته أكثر من ٤٠ دولة من بلدان العالم الثالث ، والذي يتضمن العناصر اللازمة لحل عادل ودائم يكفل استعادة السلام والاستقلال والكرامة للشعب والأمة الأفغانية عن طريق تحقيق الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان ، واعادة الحق الثابت للشعب الأفغاني في تقرير المصير . ان اعتماد مشروع القرار هذا بأغلبية أكبر من تلك التي حصل عليها في الأعوام السابقة لا يعتبر مشجعا للشعب الأفغاني في نضاله فحسب بل سوف يعزز النضال المشترك لجميع الشعوب والبلدان في الدفاع عن استقلالها وهويتها الوطنية ، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

٨١ ـ **السيد جوكس** (فرنسا) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة ذاتها أيدت فرنسا ، في المرتين ، القرارات الخاصة بالحالة في أفغانستان والتي اعتمدها أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة . لقد قامت فرنسا بذلك لأنها تعتبر أن التدخل السوفياتي في أفغانستان يشكل انتهاكا غير مقبول لسيادة وسلامة أراضي دولة عضو .

٨٢ ـ فما الذي نلاحظه بعد مرور عام على اعتماد القرار ٣٧/٣٥ الذي أقر ، وأذكّر ، بأغلبية ساحقة والذي طالبت الجمعية العامة بموجب الفقرة الثالثة من منطوقه « بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية » ؟ إننا نلاحظ أن ٠٠٠ ٨٥ جندي أجنبي لازالوا موجودين على أرض دولة ذات سيادة وان المعارك مازالت دائرة بين قوات الاحتلال الأجنبية وقوات المقاومة . وعلى المدى الطويل فان هذه المواجهات تهدد بتجاوز الحدود الأفغانية إضرام المنطقة بكاملها ، إلا أن أثرها المباشر هو تحميل السكان المدنيين عبء الحرب وعدم الاستقرار ، اذ كيف يمكن أن نفسر أنه لولا قيام هذا الموقف أن حوالي ثلاثة ملايين من الأفغان فضلوا أن يهجروا بلدهم وممتلكاتهم وان يلجأوا الى البلدان المجاورة .

٨٣ ـ ان فرنسا تشارك في القلق الذي عبر عنه اليوم أغلبية المتحدثين من هذا المنبر ، ان الوضع القائم حالياً في افغانستان يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وبالتالي يمكن أن يؤثر على مناخ العلاقات بين الدول . ان فرنسا مازالت تعتبر أن التدخل والاحتلال السوفياتي لأفغانستان غير مقبولين كما ذكر ذلك وزير خارجيتنا في الدورة الخامسة والثلاثين [**الجلسة ٨**] وكما صرح به من قبل رئيس الجمهورية السيد فرانسوا ميتران . ان الرأي العام الفرنسي قلق ، ولا يفهم الفرنسيون لماذا يقوم عضو بارز في هذه المنظمة تقع عليه مسؤوليات خاصة كمسؤوليات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باتخاذ خطوات تبعده عن مبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

٨٤ ـ إن الرأي العام في فرنسا لا يفهم أيضا لماذا تُطبق المبادىء العشرة الواردة في الوثيقة الختامية لهلسنكي بين الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة وتتجاهل عندما يتعلق الأمر بدولة غير أوروبية وغير منحازة ونامية ؟ وأضيف أن البيان الفرنسي السوفياتي الذي وقع في رامبوييه عام ١٩٧٧ ينص صراحة على أن فرنسا والاتحاد السوفياتي يعتبران ان لا غنى عن استمرار تعزيز الجهود من قبل جميع الدول من أجل الانفراج وأن هذه الدول « تكيف أعمالها مع احتياجات الانفراج في جميع أجزاء الأرض»[٥] . ويجب ان نلاحظ اذن ان عمل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان يبتعد من هذا الاعلان مما يجعل من الصعب تنمية علاقاتنا الثنائية .

٨٥ ـ ولم يتغير شيء أيضا فيما يتعلق بالخطوات لتسوية سياسية لهذا الموضوع . ومع ذلك فان المجتمع الدولي لم يأل جهدا في البحث عن حل في اطار هذه المنظمة سواء بفضل المساعي الحميدة للأمين العام وممثله الشخصي أو في اطار اجتماعات بلدان عدم الانحياز وبلدان المؤتمر الاسلامي أو في مبادرة المجلس الأوروبي . ونحن نعتبر من جانبنا أن البيان بشأن أفغانستان الذي نشر في ٣٠ حزيران/يونيه الماضي من قبل المجلس الأوروبي الذي ذكّر به اليوم ممثل المملكة المتحدة هنا مازال قائماً ، وهو يقدم مبادىء وخطوط من شأنها التوصل الى حل حقيقي .

٨٦ ـ ويجب على الجمعية ان تظهر من خلال تصويتها ارادتها في التوصل الى حل سياسي حقيقي . ان أزمة أفغانستان خطيرة ولن تنتهي الا اذا تم التوصل الى حل سياسي يضمن انسحاب القوات الأجنبية وقيام أفغانستان حرة غير منحازة وأن يعيد الشعب الأفغاني حريته في ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه دون تدخل خارجي أياً كان . وبهذا فقط سيزول القلق وعدم الثقة اللذان استقرا في المنطقة كما يمكن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان وفد فرنسا سيصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.15 المعروض الآن على الجمعية العامة .

٨٧ ـ **السيد سوجا** (تشيكوسلوفاكيا) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : رغم عدم موافقة حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية القاطعة ، فقد جُرّت الأمم المتحدة من جديد الى مناقشة بند يُشكل عنوانه ، دون حاجة الى الإشارة الى مضمونه ، محاولة روتينية للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة عضو في هذه المنظمة . اننا نشارك تماما تلك الوفود التي رفضت باصرار مناقشة هذا البند من جدول الأعمال المعنون « الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين » واساءة استخدام سلطة ونفوذ الأمم المتحدة لهذا الهدف الذي ينطوي على انتهاك واضح للمبادىء الأساسية للميثاق . وفي هذا المحفل أبدت الحكومة الأفغانية مرارا عزمها على الدخول في حوار بناء لطريق فعّال وحيد لتحقيق تسوية سياسية لموقف المحيط بأفغانستان .

٨٨ ـ ان أي انسان يتصف بالانصاف والواقعية حينما يصف التطور الداخلي في ذلك البلد الواقع على منحدرات الهندوكوتش لابد أن يلاحظ التقدم الأكيد والذي حققه شعب الأفغان في تقوية مجتمعه تحت قيادة مجلس الثورة برئاسة بابراك كارمال . ولقد تم

Digitized by UNOG Library

هذا الانجاز رغم التدخل المستمر للقوى الرجعية المؤيدة من الامبريالية العالمية والهيمنة . وما من شك من بين هذه المنجزات التقدم في تنفيذ برنامج التغييرات الاجتماعية الجذرية وتطوير الاقتصاد وتنفيذ الاصلاح الزراعي والجهود لرفع مستويات المعيشة للشعب الأفغاني . ومما يلفت النظر التقدم الكبير في القضاء على الأمية في البلاد . وقبل الثورة ، فقد كان حوالي ٩٠ في المائة من السكان محرومين من التعليم الأساسي . وهناك تأييد واسع وموافقة قطاعات عريضة من السكان الأفغان لتدابير الرعاية الاجتماعية وزيادة الدخول لتدابير تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية عند مستوياتها الحالية .

٨٩ ـ ان هذا التقدم يمكن أن يبدو أكثر وضوحا ، لولا أن زعماء جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، كان عليهم أن يكرسوا الكثير من الموارد البشرية ، والمالية ، والعسكرية وغيرها في مقاومة الحرب غير المعلنة التي شنتها قوى الرجعية الدولية ضد شعب ذلك البلد . لقد تسلل الى الأراضي الأفغانية قطّاع طرق ، مسلحين بجميع أصناف الأسلحة العصرية ، يقتلون السكان الآمنين ويقومون بأعمال الارهاب . وقد أتيحت لنا الفرصة أثناء زيارة وزير خارجية بلدي السيد يوخسلاف شنويك الى أفغانستان ليتخلص ، خلال فترة تاريخية قصيرة مما ورثه على مدى قرون طويلة من التخلف ، وليتغلب على التركة الثقيلة التي تركتها الأنظمة السابقة التي كانت سياساتها غريبة على الاحتياجات الحقيقية لشعب أفغانستان .

٩٠ ـ لقد أتيحت لنا الفرصة لكي نشاهد بأعيننا ذلك في العاصمة وعلى بعد مئات الكيلومترات منها في الأقاليم . لقد زرنا مقاطعة بغلان في وقت كانت بعض وسائل الاعلام الغربية تدعي أن قتالا شديدة يدور هناك ، وتحدثنا مع حاكم المقاطعة المفروض انه قتل قبل عدة أيام من زيارتنا حديثا مفيدا وطويلا ، مشبعاً بالصداقة .

٩١ ـ إن تشيكوسلوفاكيا بلد اقام على مدى سنوات طويلة علاقات تقليدية من الصداقة والتعاون مع أفغانستان ، وقد انعكس ذلك في اقامة علاقات دبلوماسية بين بلدينا نتيجة لتوقيع معاهدة الصداقة في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٧ . وفي خلال السنوات الاخيرة زادت علاقاتنا نمواً في جميع المجالات واكتسبت زخماً جديداً بالزيارة التي قام بها خلال حزيران/يونيه من هذا العام الأمين العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان ورئيس المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بابراك كارمال ، الى تشيكوسلوفاكيا ، وقد وضعت معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعت خلال تلك الزيارة أسساً متينة لاطراد نمو العلاقات التشيكوسلوفاكية ـ الأفغانية وتحسينها في كافة الميادين السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية . وكما ورد في البيان التشيكوسلوفاكي ـ الأفغاني المشترك بشأن المفاوضات التي جرت على مستوى عال أكد البلدان في المناقشة المتعلقة بالوضع حول افغانستان اجماع وجهات النظر الكامل بتأمين استقلال أفغانستان وسيادتها الوطنية وعدم انحيازها . ان علاقاتنا تقوم بنجاح في جميع المجالات وعلى كافة المستويات . وكان هناك اطراد ملحوظ في حجم التجارة وتنويعها ، وفي التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، عملاً باتفاق التعاون الاقتصادي الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٠ الذي وفر الأساس الملائم لذلك .

٩٢ ـ وصحيح أن معارضي تقدم ورفاهية شعب أفغانستان حاولوا جاهدين تعطيل سير العمل الطبيعي لبناء المرافق عملاً بذلك الاتفاق وكانت نتيجة ذلك انه لم يتسن السير فيه بالسرعة الملائمة . ان الزعماء الأفغان خلال زيارتهم لتشيكوسلوفاكيا في شهر حزيران/يونيه الماضي اكدوا ارادتهم في البدء فورا ودون شروط مسبقة في مفاوضات مع البلدان المجاورة بشأن تسوية سياسية للوضع المحيط بأفغانستان وذلك على أساس الاقتراحات التي تقدمت بها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ . وبعد ذلك وسّعت حكومة أفغانستان ، اظهارا منها لأقصى حدود المرونة ، مقترحاتها ، كما جاء في بيانها المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١ ، الذي مثل رغبتها الصادقة والبنّاة في تسوية للوضع حول مائدة التفاوض .

٩٣ ـ وفي الحقيقة ، فان حكومة افغانستان قد مدّت يدها الى جيرانها ومدتها الى بعد كبير في الواقع ، بمعنى انها قبلت بمطالب باكستان باجراء مفاوضات ثلاثية . لهذا فانه يتعين الآن على تلك البلدان التي وجهت اليها افغانستان هذا النداء العمل البناء أن تستجيب بصورة عملية له ، وأن تتأكد أن الاحداث التالية تسير في الاتجاه المرغوب فيه ـ وبعبارة أخرى ـ نحو مفاوضات بشأن تسوية سياسية سلمية للوضع المحيط بأفغانستان ، بطريقة تعزز دون شك تخفيف التوتر في المنطقة ويكون لها أثر نافع ومفيد للمناخ الدولي بأسره .

٩٤ ـ وفي هذه الجمعية اعلن الممثلون الأفغان والسوفيات دون غموض أنه بمجرد أن يوضع حد للتدخل المسلح وغيره من اشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وبمجرد أن تؤمن الضمانات الدولية الكافية في هذا الشأن فان دعوة الأفغانيين لارسال قوات سوفيتية محدودة الى بلادهم سوف تزول . واعلنوا كذلك نتيجة لصدور بيان سياسي يشتمل على ضمانات دولية كافية ، يصبح من الممكن اتفاق الجانبين السوفياتي والافغاني على جدول زمني لسحب القوات السوفياتية من أفغانستان .

٩٥ ـ ان الوضع الراهن يتطلب تسوية سياسية للوضع في افغانستان في أسرع وقت مستطاع ، وتعبير « خير البر عاجله » ينطبق تماماً على هذا الوضع . ان هؤلاء المهتمين باخلاص وصدق بحل سريع لهذه المشكلة لا يمكن أن يعرقلوا التوصل الى هذا الحل السياسي ، أو ان يضعوا العقبات في سبيله أو ان يوقفوه . اننا على يقين بأن اعتماد مشروع القرار المطروح امامنا هو أحد الأعمال بالذات التي لن تؤدي الى تحقيق تسوية سياسية للوضع حول أفغانستان فحسب ، بل على العكس من ذلك ، فانه سوف يضع عقبات جديدة وصعوبات كبيرة في سبيله . ولهذه فان وفد بلادي سوف يصوت ضد مشروع القرار .

٩٦ ـ ونود ، في الوقت ذاته ، أن نرد الفضل لاصحابه مشيرين الى أن الأمين العام ، وممثله الشخصي السيد بيريز دي كوييار ، عقدا بالفعل عدة اجتماعات في نيويورك مع وزير خارجية افغانستان شاه محمد دوست ، ووزير خارجية باكستان اغا شاهي . ونأمل أن هذه الاتصالات المفيدة لن تستمر فحسب ، بل أنها ستوسّع بحيث تصبح منطلقا لحوار مثمر وبناء تمشيا مع مصالح شعبي افغانستان وباكستان ، ومن أجل السلام في تلك المنطقة وفي العالم كله .

٩٧ ـ إننا على ثقة أن الوقت قد حان الآن للحوار بين بلدان هذه المنطقة الذي اصبح أمرا ضروريا . وسوف تبذل تشيكوسلوفاكيا ، فيما يخصها أقصى ما تستطيع لتأييد اية خطوة نحو هذا الحل البنّاء للمشكلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠

Digitized by UNOG Library

الملاحظات

(١) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الخامسة والثلاثون ، الجلسة ٢١٨٨ .

(٢) الوثيقة الجنائية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، المُوقَّعة في هلسنكي في أب/أغسطس ١٩٧٥ .

(٣) انظر : *Bulletin of the Europian Communities* رقم ٦ ، عام ١٩٨١ ، المجلد ١٤ ، الفقرة ١٣ ـ ١ ـ ١ .

(٤) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٠ ، الوثيقة *S/13951* .

(٥) المرجع نفسه ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة *S/12362* ، المرفق ٢ .

Digitized by UNOG Library